

استثنى المتعرضين لسورية وايران

## جريح يطلب بعد لقائه عسيري وقف التعرض لسعودية إعلامياً

في بيان جريح مسوق في مضمونه من شأنه الحد من الحريات الإعلامية، طلب وزير الإعلام رمزي جريح من وسائل الإعلام وقف التعرض لسعودية؛

بيان جريح صدر بعد استقباله أمس في مكتبه في الوزارة، السفير السعودي علي عوض عسيري وتمّ البحث، بحسب الوكالة الوطنية للإعلام «في ما تناوله بعض وسائل الإعلام من تهجّم على المملكة»؛ وفيما سارع الوزير وطلبه بعض الحكومة إلى «تطبيق خاطر» المسؤولين السعوديين الذين «انزعجوا» من عدم مجارة وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل المملكة في الحملة ضد إيران ورفض الموافقة على بيان بعض وزراء الخارجية العرب الذي وسع المقاومة ضد العدو الصهيوني بد الإرهاب»؛ وعاقبت لبنان كله على ذلك بوقف تسليح جموعها لمواجهة الإرهاب الذي يتهذّب كل اللبنانيين، ولا تزال على «عناها»، بل تواصل تصديها وتصعيدا ضد لبنان بمحاولة جديدة لكم صوت الإعلام كونها لا تتحلل النقد مهما كان حجمها كبيرا أو ضئيلا لسياساتها وتعتبره حملات «مفرضة» ضدها(!؟)

## البيان

وكان الوزير جريح أصدر بعد لقائه عسيري أمس بياناً لم يدخل من تهديدات سعودية جديدة، وجاء فيه: «إن الحملة المفرضة التي تشنها بعض وسائل الإعلام ضد المملكة على العلاقة العربية السعودية وعلى قيادتها تسبب ليس فقط إلى المملكة الشقيقة بل وأيضا إلى المصلحة اللبنانية العليا، في الوقت الذي يسعى فيه لبنان إلى تنقية علاقاته بالمملكة العربية السعودية وسائر دول مجلس التعاون الخليجي. إن هذه الحملة تطوي على قدح وذم وتشهير بالمملكة وقيادتها، وهي لا تمت إلى الحرية الإعلامية بصله، لأن هذه الحرية يجب أن تمارس في جميع الظروف بمسؤولية، وتحت سقف القانون الذي يضمن حقوق وكرامات الناس ويؤمن الحفاظ على حسن العلاقة مع الدول الشقيقة، هذه هي القاعدة الأساسية في فهم الحرية وممارستها في الظروف العادية، فكيف بنا في الظروف الاستثنائية التي تواجه فيها علاقاتنا مع دول الخليج الصعوبات المعروفة، إن هذه الحملات تصب الزيت على النار، وتعزل المساعي التي تبذلها الحكومة اللبنانية بالطرق الدبلوماسية من أجل إعادة العلاقات مع المملكة إلى طبيعتها بعد الأزمة الأخيرة، التي أدت إلى توتر هذه العلاقات.

إن ما تقوم به بعض وسائل الإعلام من حملات ضد المملكة العربية السعودية وقوادتها تعرض الاستقرار العام للاعتزاز وتضر بمصالح اللبنانيين العاملين في القطاع وفي دول الخليج.

لذلك، وحرصا مني كوزير للإعلام على هذا الاستقرار، وحفاظا على علاقات لبنان بأشقائه العرب، وخصوصا بالمملكة العربية السعودية وقيادتها، أطلب من وسائل الإعلام هذه الفف عن حملاتها المفرضة هذه ضنا بالمصلحة الوطنية العليا».

## «تجمع العلماء»: لاتخاذ إجراءات سريعة

## في حق مرتكبي فضيحة الإنترنت



جانب من اجتماع التجمع

هكذا جرائم»، معتبرا أن «الولايات المتحدة الأميركية والدول التي تمّ تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى السعودية بالسلاح شريكة في هذه الجريمة». وفي هذا السياق، استنكر التجمع «اعتقال آية الله الشيخ حسين آل راضي من قبل القوات السعودية في الإحساء بعد إلقاءه خطبة الجمعة التي أيد فيها المقاومة، ورفض اعتبارها منمغلة إرهابية».

واعتبر التجمع أن «التهديدات الصهيونية بالاعتداء على لبنان، ويحسب منا أعلن بالأسف سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد حسن نصر الله، هي تهديدات جوفاء، وأن الخطبة الجمعة تمتلك القدرة على ردع هذا الكيان عن التفكير بأي عمل من هذا النوع، وهو إن غامر فنحن جازمون أنه سيقبل الرز المناسبت الذي سيكون بداية النهاية لكيانه».

وأكد التجمع «رفضه المطلق للحديث عن فيدرالية في سورية وتقسيم في العراق»، معتبرا أن «هذه الأحاديث تكشف الحطة الأساسية في طرح ما سُفي بالربيع الهادي في التنازع».

## البناء

## «كونفكس إنترناشيونال» تفتتح

## منتدى المال والأعمال برعاية سلام



افتتحت شركة «كونفكس إنترناشيونال» بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي، منتدى المال والأعمال «كلنا في خدمة الاقتصاد»، برعاية رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلا بوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج، في فندق «فينيسا».. بيروت.

حضر حفل الافتتاح عضو كتلة «المستقبل» النائب جان أوغاسبيان، والنائب ياسين جابر، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ونائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد لمع ممثلا رئيس الاتحاد محمد شقير، ورئيس جمعية مصارف لبنان رئيس مجموعة «الاعتماد اللبناني» الدكتور جوزف طريه، ونائب رئيس جمعية الصائين زياد بكداش، ورئيس مجلس إدارة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت إيلي زخور، ورئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس إنترناشيونال» رفيق زنتوت، ورئيس الجمعية اللبنانية للجدوة - (LSQ)، فادي صعب، وعدد من السفراء والشخصيات الدبلوماسية، وحشد من الإعلاميين والمعنيين.

## «الأشغال» توصي الحكومة بإعلان

## الانضمام إلى مبادرة الشفافية

نظمت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه بالتعاون مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية»، اجتماعا وورشته عمل قبل ظهر أمس ترأسها رئيس اللجنة النائب محمد قباني، حول «مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستراتيجية»، في حضور وزير الطاقة آرئوت نظريان والنواب أعضاء اللجنة. إيطاليا ماسيو ماروتي.

لأفتا إلى «أن تأخير الحكومة في إطلاق العمل الجاد من خلال إقرار المرسومين الشهرين، ومعها قانون الضرائب النفطية، قد أثر سلبا على ثقة المجتمع الدولي».

ثم تحدث نظريان عن أهمية «الشفافية في كل إدارات الدولة، وكذلك عن ثقة المواطن بالدولة»، معربا عن «سرور لوجوده في ورشة العمل هذه»، قائلا: «انتظر النتائج لاسيما عندما يكون هناك إصرار ومتابعة».

وعرضت مسيرة الورشة لوري هيتيان لبرنامج ومحاو ورشة العمل ، فتطرق إلى «كيفية انضمام لبنان إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستراتيجية»، كما تحدّث عن «القوانين اللبنانية لجهة مطابقتها أم لا لهذا الموضوع، وكذلك عن الخطوات التي ستقوم بها الدولة اللبنانية».

ثم تحدث عن البنك الدولي عثمان ديمي يقدم عرضاً تفصيلياً وتعريفياً عن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستراتيجية، ورأى أنه «بالنسبة إلى مبادرة الشفافية ينبغي على الإدارات العامة الالتقاء بالشفافية والمسالمة». وأكد أن «المبادرة تركّز في المنطقة الإقليمية».

وقدم رئيس هيئة إدارة قطاع البترول وسام الذهبي دراسة من «حالة لبنان لجهة توافق نظام النفط والغاز في لبنان مع شروط مبادرة الشفافية في الصناعات الاستراتيجية».

وبعد الاستماع إلى مداخلات من ممثل البنك الدولي وهيئة إدارة قطاع البترول وعدد من الخبراء وممثلي الإدارات الرسمية ومناقشات النواب، أوصت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه الحكومة اللبنانية «بإعلان الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستراتيجية EITI والقيام بالخطوات اللازمة من أجل ذلك، حيث أن الانضمام إلى هذه المبادرة يعزز الشفافية في قطاع النفط والغاز ويحصن النظام البترولي اللبناني كما يشجع على الاستثمارات في هذا القطاع».

## ...و«المال» تقر اقتراح تسوية

## أوضاع رتباء الجمارك معدلاً

أقرت لجنة المال والموازنة، بالتعاون مع وزارة المال وإدارة الجمارك، خلال جلسة عقدتها أمس برئاسة رئيسها النائب إبراهيم كنعان «اقتراح قانون تسوية أوضاع رتباء الضابطة الجمركية وعناصرها وأفرادها معدلا». ولفيت كنعان إلى «أن التعديلات شملت بعض بنود الاقتراح وأخذنا في الاعتبار الملاحظات التي تقدم بها المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة للجمارك والمتعلقة بالعمر والرتبة والخدمة واللجنة المحولة أن تبت كل الطلبات ووضع ضوابط قانونية لها، ولكن إنصافاً لهؤلاء الناس الذين مرّت عليهم أعوام وأعوام من دون أن يعطوا حقوقهم، خصوصا حق الترشح للرتبة وهو حق قانوني، جاء هذا الاقتراح وهؤلاء لا يتعدى عددهم 900 شخص».

وأضاف: «إن الكلفة ليس بالكبيرة والبياضلة والإرقام التي وصلتنا اليوم (أمس) من إدارة الجمارك لا تتعدى الـ890 مليوناً في السنة. لكن الأهم، وهذا ما يجب أن يعرفه المسؤولون، أنه كان هناك اقتراح من المجلس الأعلى للجمارك لإضافة بند على القانون يتعلق بتوسعة المالك لأنه في حالته الحاضرة ومنذ ربع قرن أو أكثر ولم يتوسع حتى الذين يستحقون الترقية الآن، ونحن لا نريد أن نخرب الإدارة، لذلك أصدرت لجنة المال والموازنة، ولكي لا يرتب هذا القانون أعباء كبيرة تؤدي إلى إسقاطه في الهيئة العامة».

وتحيل، وفي أسرع وقت، على مجلس النواب مشروع قانون توسعة الملاك مع كلفته المالية لدمجه مع الاقتراح، خصوصا أننا عرفنا أن الكلفة قليلة، بحسب ما أقدنا خلال نقاش هذا الموضوع».

## بروتوكول تعاون بين غرفة بيروت

## ونقابة خبراء المحاسبة

تمّ أمس توقيع بروتوكول تعاون بين غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، ووقع عن الغرفة نائب الرئيس محمد لمع ممثلا لرئيسها محمد شقير، وعن النقابة رئيسها إيلي عبود، في حضور مستشار وزير الاقتصاد والتجارة جورج خوري ممثلا الوزير، وحشد من الفاعليات الرسمية الاقتصادية والنقابية والعسكرية ورجال الأعمال.

ويهدف الاتفاق إلى توحيد الطرفين في سبيل تحديث التشريع في المجالات المالية والضريبية والتنظيمية والإرارية والرقابية وبذل الجهود لتنظيم المؤتمرات الهادفة لتنقيح المكلف والعمل على حماية حقوقه في المجالات المذكورة.

بداية ألقى لمع كلمة اعتبر فيها أن «توقيع هذا الاتفاق يأتي في سياق العمل المنسق والهادف الذي تقوم به الغرفة لتعزيز التعاون مع كل القطاعات المهنية والنقابية، بما يصب في ترقية قدرات اقتصادنا التنافسية، ورفع كفاءة مؤسساتنا وكادرنا البشرية وتطوير آليات العمل المتعلقة بمختلف النشاط الاقتصادي خدمة للمواطنين وللمجتمع الاعمال في أن».

ثم تحدث عبود معتبرا أن «هذا التعاون يهدف إلى المساهمة في مجالات ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والأسواق المالية وغيرها، كل ذلك من أجل خلق بيئة اقتصادية وثرية تشجيع الاستثمارات بين السطنتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهن الحرة والهيئات الاقتصادية في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة»، مشددا على ضرورة «البدء بتشكيل نواة قوة اقتصادية ومهنية لتحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية، لاسيما إقرار الموازنة العامة للعام 2016 ضمن رؤية إنمائية، ترشيد الاتفاق والحد من هدر الأموال العامة، تفعيل عمل الهيئات الرقابية، تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، تفعيل عمل دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي».

والقى خوري كلمة الوزير حكيم لافتا إلى «أن التدقيق المالي أصبح من المعايير العلمية لما يؤمنه من الشفافية المالية ومن رده للمخاطر».

## رعى حفل توزيع جوائز الدعم للشباب الجامعي المبدع

## الحاج حسن؛ لتطوير القطاعات الإنتاجية كافة

نظم برنامج إنجازات البحوث الصناعية «ليرا» حفل توزيع جوائز الدعم للشباب الجامعي المبدع عن المشاريع البحثية الصناعية لعام 2016 بعد ظهر أمس، برعاية وحضور وزير الصناعة حسين الحاج حسن، ومشاركة النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان الدكتور سعد عنداري، ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» كريستيانو باسيني، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل، وصناعيين وعمداء كليات الهندسة في الجامعات المنتمية إلى البرنامج وأساتذة مشرفين على مشاريع الطلاب والطلاب الفائزين. واختير 28 مشروعا بحثيا

بلغت كلفتهم الإجمالية قرابة المئتي مليون ليرة، ساهم برنامج ليرا بتمويل أكثر من 30 في المئة منها. وبداية، قدم المنسق العام للبرنامج الشيخ سعيد حمادة لمحة عن مسار البرنامج والتحضيرات القائمة للمعرض الذي سيقام لإنجازات البحوث العلمية والصناعية في تشرين الأول المقبل، معلناً عن «برنامج جديد بين مصرف لبنان وجمعية الصناعيين لتنمية الصناعات الجديدة والتجارة الخارجية».

ثم تحدث الجميل عن «قدرات القطاع الصناعي واثروته وطاقته البشرية». وأكد أن «الصادرات الصناعية انخفضت في الفترة الأخيرة، لكنها لم تنهار، وهذا دليل على قوة الصناعي ومقارنته في الإبداع والتصميم والابتكار في سلعة معينة وتطويرها وجعلها منافسة لمثيلاتها».

وتوجه الحاج حسن، في بداية كلمته، بالشكر إلى الطلاب، أملا «أن تصحب وضعنا الاقتصادي لبقي شبابنا في لبنان ونستوعب هذه الطاقات العلمية الكبيرة»، كما شكر حاكم مصرف لبنان ونائبه عنداري «على انضمام مصرف لبنان إلى البرنامج كداعم له، وهذه خطوة جيدة وإيجابية جدا». وقال: «لذلك علينا تطوير قطاعاتنا الإنتاجية والصناعة والخدمات والصناعات الجديدة، لاستيعاب هذه المؤهلات العلمية».

## لقاء حول «خلق التآزر بين رجال الأعمال اللبنانيين والإيطاليين»

## زمكحل؛ سنثابر ونستمر مهما كانت الصعوبات

## ماروتي؛ نتطلع إلى تعزيز علاقات الشراكة



زمكحل تحدثاً خلال اللقاء

الضرورة بناء شراكات موقّعة مع رجال الأعمال الأوروبيين وخلق التآزر الإنتاجي مع رجال الأعمال الإيطاليين بغية تطبيق استراتيجيات جديدة من أجل النمو والتطور. علينا أن نتشارك معرفتنا، وخبرتنا، ومنتجاتنا، وخدماتنا، بحيث يمكن لكل منا تنوع أنشطته بشكل مستقل أو تبادلي أو معاً من خلال نظام تحالف استراتيجي على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. يجب على موارثنا البشرية وكذلك القوى العاملة المؤهلة وذات الخبرة، التوصل مع بعضهم البعض لتبادل المعلومات والتقنيات، وحتى استخدام الخبرة التي نبحث عنها جميعا وراء حدودنا، من كلا الجانبين.

من ناحية أخرى، نحن بحاجة إلى زملائنا الإيطاليين لتكون قادرين على النمو والتطور في أسواق جديدة كما وأنهم بحاجة البنا بالتأكد للتطور والنوع في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ففي هذه الأسواق التي تشهد نموا مهما وبحث سيقنتنا عدة أجيال من اللبنانيين منذ فترة طويلة وأصبحت راسخة جداً في جميع المجالات الإنتاجية».

ولفت إلى «أن فائزي العدمه رجال الأعمال الذين يتمتعون بالشجاعة والجرأة والذين سيحملون غُسن الزخرفون في يد ومجرفة في يده الأخرى لإعادة الإعمار وسككون أول الأشخاص الذين سيجتهدون نحو هذه الأرض الخصبة في الوقت المناسب، وبالتالي لا بد من الاستعداد من الآن لهذه الورشة العلمية».

وختم زمكحل: «من المهم تعزيز تعاوننا والتشجيع على خلق مساحة متوسّطة متكاملة وموحدة، وكذلك أن نتعهد معاً بالمساعدة في دعم تنمية المشاريع الأوروبية متوسطة الحجم والصفى الصغيرة».

وتشجع ظهور الشعور بالانتماء إلى منطقة إقليمية مشتركة، يجب أن تكون أهدافنا مشتركة لنخلق فرص عمل وتشجيع الإبداع وخلق القيمة، وتوليد النمو وتحسين مستوى معيشة سكان البحر الأبيض المتوسط. لا شك أننا بلد صغير ولكنه يتعامل مع أكبر الدول والقارات، فهو يتمتع لبنان بغرض عظيمة وهو بلد مبدع في كل شيء، إلهية تحميه دائما بلندا هو رسالة، ونحن لن ندعه يغفل من بين أيدينا، إذ سنثابر ونستمر مهما كانت المخاطر والصعوبات».

وأكد ماروتي، بدوره، «أن إيطاليا هي الشريك الأول للبنان ضمن الاتحاد الأوروبي». ثم تحدث عن المنتجات الإيطالية التقليدية التي تعتبر في مقدمة الصادرات الإيطالية نحو الخارج، لافتاً إلى «أن مؤشرات الثقة بالانتماء الإيطالي تذبذبت منذ نحو 50 عاما حتى تاريخه، ما يعد بمستقبل اقتصادي واعد في بلدنا».

وقال: «إننا كإيطاليا نتطلع إلى العمل معاً بغية تعزيز علاقاتنا الاقتصادية، والشراكات المتبادلة. فلبنان بلد استراتيجي في منطقة حوض المتوسط، ولديه إمكانات اقتصادية وتقافية قوية. ونأمل أن تشارك في تطوير البنى التحتية للبنان، بالتعاون مع المسؤولين في الحكومة اللبنانية».

ولفت السفير الإيطالي إلى «أن لبنان يواجه تحديات حقيقية في منطقة الشرق الأوسط على كل الصعد، لاسيما على الصعيد الاقتصادي». وأضاف: «نعمل على الصعد مع لبنان». وفي الختام، جرت مناقشة عامة مع كافة المشاركين في الطاولة المستديرة.

## أبو فاعور يحيل ملف القمح إلى «التمييزية» وحكيم يطلب تحليل العينات

## «لبيونر»: تحديث جديد

## للمواصفة اللبنانية القياسية

أحال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور إلى النيابة العامة التمييزية ملف القمح، بعد التأكد من نتيجته العينات التي أخذت من مرقا بيروت، بوجود نسبة كبيرة من مادة الأوكراوتكسين والتي تفوق المعايير المسموح بها عالميا، وقد تعدت 20 مغم في الكغم الواحد، وهو مادة مسرطنة لا يجب أن تتعدى نسبتها في جميع الحبوب 5 مغم في الكغم الواحد من الحبوب الكاملة. واتخذ أبو فاعور إجراءه على كل من يظهره التحقيق متورطا في هذه القضية لما لها من أثر مباشر على الصحة العامة.

وفي سياق متصل، أعلن المكتب الإعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم، في بيان، أن «الوزير حكيم وجه كتابا إلى النيابة العامة التمييزية طالبها فيه، بأخذ عينات من أقمع الحبوب في إهراءات مرقا بيروت وتحليلها في مختبرات معهد البحوث الصناعية تحت إشراف مندوبين من قبل النيابة العامة».

وأعلنت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية «لبيونر»، من جهتها، أنها أصدرت حديثا جديدا للمواصفة القياسية اللبنانية الخاصة بالقمح N1.

242 «القمح والقمح durum» من عام 2014، وقد صدرت هذه المواصفة في الجريدة الرسمية عدد 3 تاريخ 2014/1/16. وقد حذرت هذه المواصفة كافة عوامل الجودة والسلامة الواجب توافرها في القمح، بالإضافة إلى الحدود القصوى للملوثات كصعاب ثقيلة وميتبات مبيدات وتوكسينات، بالإضافة إلى محتوى الرطوبة والحدود الميكروبيولوجية ونسبة الإشعاع الذري وغيرها من المتطلبات الفيزيائية والكيميائية. ولفقت «لبيونر» إلى أن المواصفات الصادرة عنها «مقاييس ومواصفات وطنية من تاريخ الإعلان عنها في الجريدة الرسمية، وأنها تستند في إصدارها المواصفات بشكل عام إلى أبرز المراجع العلمية والدولية، خصوصا أنها عضو دائم وفاعل في المنظمة العالمية للتقييس (ISO) وفي لجنة الدستور الغذائي المنتقاة من WHO وعضو مراقب في اللجنة الأوروبية للتقييس. وتضاعف المواصفات وتدرس من قبل لجان فنية يتشارك فيها خبراء متخصصون ومطلون عن كافة الإدارات الرسمية المعنية والمختبرات، بالإضافة إلى القطاع الخاص والجامعات وجمعيات المستهلك وهي تقر بالإجماع، استنادا لأحدث المراجع العلمية الدولية».